12 - الحالة في ليبيا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس 11 جلسة واتّخذ قرارين، أحدهما في إطار الفصل السابع من الميثاق. وخصصت جلستان لاعتماد قراري المجلس، واتخذت جميع الجلسات الأخرى التي عقدت في إطار هذا البند شكل إحاطات إعلامية[232]. وفي عام 2019، قرر المجلس تمديد فترة الإذن بتفتيش السفن في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا لمدة 12 شهرا، حتى 10 حزيران/يونيه 2020، تنفيذا لحظر الأسلحة، وقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حتى 15 أيلول/سبتمبر 2020[233]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، ومنها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي عام 2019، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية منتظمة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وكان من بين مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين في إطار هذا البند رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، والمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، ورئيسة المناصرة والتوعية في منظمة "محامون من أجل العدالة في ليبيا"، والمؤسِّسة المشاركة لمنظمة "معا نبنيها" ومديرتها. وفي عام 2019، اقتصرت الدعوات بموجب المادة 37 من النظام الداخلي المؤقت على ليبيا.

وفي الإحاطات الإعلامية الست التي قدمها الممثل الخاص إلى المجلس في عام 2019[234]، أفاد عن التحديات الإنسانية والسياسية والأمنية والاجتماعية المستمرة التي تؤثر على ليبيا. وقدم الممثل الخاص بانتظام معلومات مستكملة عن أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم تنظيم داعش) والهجمات الإرهابية التي ينفذها في ليبيا[235]. وأشار الانتباه إلى استخدام المنابر الإعلامية للتحريض على العنف والقدح ونشر المعلومات الكاذبة، مما يزيد في انقسام السكان[236]. وأفاد الممثل الخاص في إحاطته الإعلامية في أيار/مايو[237] عن الآثار المدمرة للهجوم الذي شنه الجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء خليفة حفتر بهدف السيطرة على طرابلس في 4 نيسان/أبريل 2019. وذكر أن الهجوم شن خلال زيارة الأمين العام إلى البلد، وقبل المؤتمر الوطني المقرر عقده في غدامس بعشرة أيام، وهو المؤتمر الذي كان يمكن أن يجتمع فيه الليبيون من جميع أنحاء البلد لاتخاذ قرارات بشأن الكيفية التي كانت ستمضي بها الأمة في إنهاء الفترة الانتقالية وبدء فترة جديدة من الاستقرار والأمن. وحذر من أن الفراغ الأمني المترتب عن انسحاب العديد من قوات اللواء حفتر من الجنوب، إلى جانب تركيز القوات الغربية على الدفاع عن العاصمة الليبية، يتم استغلاله بالفعل من قبل تنظيمي داعش والقاعدة. وفي الجلسة التي عقدت في تموز/يوليه[238]، اقترح الممثل الخاص خطة عمل فورية من ثلاثة أجزاء لإنهاء النزاع، تتألف مما يلي: (أ) هدنة بمناسبة عيد الأضحى، تقترن بتدابير لبناء الثقة بين الطرفين؛ (ب) عقد اجتماع رفيع المستوى للبلدان المعنية من أجل ترسيخ وقف الأعمال العدائية؛ (ج) عقد اجتماع ليبي يضم الشخصيات القيادية والمؤثرة من جميع أنحاء البلد للاتفاق على العناصر الرئيسية للمضي قدما. وفي إحاطتين إعلاميتين أعقبتا الهجوم الذي شن في 10 آب/أغسطس على الأمم المتحدة في بنغازي[239]، قدم الممثل الخاص للمجلس معلومات مستكملة عن التحقيق الداخلي الذي أجرته الأمم المتحدة في الحادث وطلباتها إلى السلطات الليبية بالتعاون في التحقيق وتقديم الجناة إلى العدالة على وجه السرعة. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس إلى الإحاطة الإعلامية الأخيرة للممثل الخاص لعام 2019[240]، التي قدم فيها معلومات عن التقدم المحرز في التحضير للخطوة الثانية من خطة عمله الفورية المؤلفة من ثلاثة أجزاء، تشمل عقد مؤتمر قمة دولي للبلدان المعنية الملتزمة بإنهاء النزاع في ليبيا ودعم عملية سياسية تقودها ليبيا.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمع المجلس أيضا إلى إحاطات إعلامية منتظمة من رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. وفي الإحاطات الإعلامية الخمس التي قدمها إلى

(232) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(233) القراران 2473 (2019) الفقرة 1، و 2486 (2019)، الفقرة 1.

(234) انظر S/PV.8448؛ و S/PV.8488؛ و S/PV.8530؛ و S/PV.8588؛ و S/PV.8611؛ و S/PV.8667.

(235) انظر S/PV.8448؛ وS/PV.8530؛ و S/PV.8588.

(236) انظر S/PV.8448 وS/PV.8588.

(237) انظر S/PV.8530.

(238) انظر S/PV.8588.

(239) انظر S/PV.8611 و S/PV.8667.

(240) انظر S/PV.8667.

المجلس في عام 2019[241]، سلط رئيس اللجنة الضوء على انتهاكات نظام الجزاءات، ولا سيما حظر توريد الأسلحة، بالإضافة إلى الإبلاغ عن الأنشطة والتطورات المتعلقة بعمل اللجنة وفريق الخبراء التابع لها.

وقدمت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية إحاطتين إعلاميتين إلى المجلس في عام 2019[242]، من أجل الإبلاغ عن التقدم المحرز والتحديات الماثلة فيما يتعلق بالتحقيقات الجارية التي تضطلع بها المحكمة بشأن الحالة في ليبيا، بما في ذلك ما يتعلق بالمرحلة التي بلغتها الجهود التي تبذلها المحكمة من أجل اعتقال ثلاثة من المشتبه بهم الليبيين الذين كانوا لا يزالون طلقاء. وتحدثت أيضا عن جدوى رفع قضايا إلى المحكمة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، والجهود المبذولة لدعم التحقيقات والملاحقات القضائية الوطنية في ليبيا. كما قدمت المدعية العامة معلومات مستكملة إلى المجلس بشأن طعن سيف الإسلام القذافي في مقبولية قضيته أمام المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت معلومات عن التحقيق الذي أجراه مكتبها في قرار القيادة العامة للجيش الوطني الليبي بترقية واحد من الليبيين الثلاثة المشتبه فيهم من رتبة رائد إلى رتبة عقيد، مما يشير إلى انعدام نية حقيقية في ملاحقته قضائيا من أجل الجرائم التي تتهمه مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة بارتكابها. ودعت المجلس والدول إلى التعاون وتقديم الدعم في اعتقال المشتبه فيهم ونقلهم، مؤكدة أن الحصول على ذلك التعاون من الدول لا يزال أحد أكبر التحديات التي تواجه المحكمة.

وقدم مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي إحاطة إعلامية واحدة إلى المجلس في 21 أيار/مايو 2019[243]، وصف فيها مشاركة الاتحاد الأفريقي في التشجيع على إيجاد حل دائم للحالة في ليبيا. وأبلغ عن الزيارة التي قام بها إلى البلد صحبة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام من أجل التنسيق الوثيق لأنشطة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في إدارة الحالة السياسية والأمنية في ليبيا.

وقدمت الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا إحاطة إعلامية واحدة، في 10 آب/أغسطس 2019[244]، بشأن الهجوم الذي شن على الأمم المتحدة في اليوم نفسه في ليبيا. وأطلعت المجلس على الردود الإيجابية التي تلقتها من رئيس وزراء ليبيا فايز السراج ومن اللواء حفتر بشأن نداء الممثل الخاص الداعي إلى إعلان هدنة خلال فترة عيد الأضحى. ووجهت الأمينة العامة المساعدة الانتباه إلى البيان الصحفي الذي أصدره المجلس في 11 آب/أغسطس بشأن هذه المسألة[245]، مشددة على أن النداء الداعي إلى إعلان الهدنة كان عنصرا هاما في البرهنة على تجدد وحدة المجتمع الدولي.

وفي عام 2019، قدم ممثلان عن المجتمع المدني إحاطتين إعلاميتين إلى المجلس. واستمع المجلس أثناء جلسته المعقودة في 4 أيلول/سبتمبر[246] إلى إحاطة قدمتها رئيسة المناصرة والتوعية في منظمة "محامون من أجل العدالة في ليبيا" بشأن عمل المنظمة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وإمكانية الوصول إلى العدالة في ليبيا. وذكرت أن منذ انتفاضة عام 2011، غمر الليبيين شعور عميق بالانتماء والإمساك بزمام مستقبلهم الجماعي مع ازدهار المجتمع المدني. ومع ذلك، شددت على أن تزايد الترهيب والعنف، بما في ذلك اغتيال المدافعة عن حقوق المرأة سلوى بوقعيقيص في عام 2014 واختفاء البرلمانية سهام سرقيوة في تموز/يوليه 2019، قد عطل ذلك الحراك، مما زاد الجناة جرأة بسبب الإفلات التام من العقاب. وحذرت من أن انتشار الأسلحة، على الرغم من الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على توريدها، وانهيار مؤسسات الدولة، والحالة العامة لانعدام القانون، عوامل لها تأثير غير متناسب على أمن المرأة الليبية وحرية حركتها. وفي الجلسة المعقودة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر[247]، قدمت المؤسِّسة المشاركة لمنظمة "معا نبنيها" ومديرتها، وهي منظمة غير ربحية تدعو إلى اتباع نهج جنساني مشترك بين الأجيال لبناء السلام، إحاطة إعلامية للمجلس، أبرزت فيها الدور الرئيسي الذي تؤديه النساء والشباب في "سلطة الشعب". ودعت البعثة والمجتمع الدولي إلى أن يجدا وسائل خلاقة ومبتكرة لتيسير وقيادة عملية سياسية تشمل الجميع.

وأعرب أعضاء المجلس أثناء مداولاتهم في عام 2019 عن دعمهم للمؤتمر الوطني الذي يسرته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مؤكدين بشكل خاص على ضرورة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة. واستجابة لتزايد أعمال العنف، دعا أعضاء المجلس إلى وقف فوري لإطلاق النار وأعربوا عن قلقهم إزاء تزايد أعمال الإرهاب وتنامي عدد

(241) انظر S/PV.8448؛ و S/PV.8488؛ و S/PV.8530؛ و S/PV.8588؛ و S/PV.8611.

(242) انظر S/PV.8523 و S/PV.8660.

(243) انظر S/PV.8530.

(244) انظر S/PV.8595.

(245) SC/13916.

(246) انظر S/PV.8611.

(247) انظر S/PV.8667.

العمليات التخريبية التي تنفذها الجماعات الإرهابية، بما فيها تنظيم داعش. ورحب أعضاء المجلس بخطة العمل المؤلفة من ثلاث نقاط، التي اقترحها الممثل الخاص، وأعربوا عن تأييدهم الكامل لها. وفيما يتعلق بنظام الجزاءات، ولا سيما حظر توريد الأسلحة، دعا أعضاء المجلس جميع الأطراف إلى احترام كامل الالتزامات التي حددها حظر الأسلحة وتنفيذها والامتثال لها بدقة. وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، دعا أعضاء المجلس جميع الأطراف إلى التعاون مع المحكمة وإلى الوفاء بإخلاص بالتزاماتهم بتنفيذ أوامر الاعتقال المعلقة. ورحبوا أيضا بتقييم اختصاص المحكمة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذ المجلس قرارين بشأن الحالة في ليبيا. ففي 10 حزيران/يونيه 2019، اعتمد المجلس بالإجماع القرار 2473 (2019)، الذي اتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق. وفي ذلك القرار مدد المجلس لمدة 12 شهرا الأذون التي منحها للدول الأعضاء بموجب القرارات 2292 (2016) و 2357 (2017) و 2420 (2018) لتقوم، وهي تتصرف بصفتها الوطنية أو عن طريق منظمات إقليمية، بتفتيش السفن المتجهة إلى ليبيا أو القادمة منها، والتي تكون لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأنها تحمل أسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة إلى ليبيا أو منها، من أجل ضمان التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة في أعالي البحار قبالة الساحل الليبي، واتخاذ جميع التدابير التي تقتضيها الظروف المحددة للقيام بعمليات التفتيش تلك[248]. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا عن تنفيذ القرار في غضون 11 شهرا من اعتماده[249].

(248) القرار 2473 (2019)، الفقرة 1. انظر أيضا القرار 2292 (2016)، الفقرتان 3 و 4.

(249) القرار 2473 (2019)، الفقرة 2.

وردا على اتخاذ القرار 2473 (2019)، سلط أعضاء المجلس[250] الضوء على الدور الهام لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر الأبيض المتوسط في المساعدة على الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وأعربوا عن قلقهم إزاء عدم كفاية الموارد البحرية المتاحة للعملية.

وفي 12 أيلول/سبتمبر 2019، اعتمد المجلس بالإجماع القرار 2486 (2019)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حتى 15 أيلول/سبتمبر 2020 ووسع نطاق الولاية لتشمل دعم وقف إطلاق النار المحتمل في ليبيا[251]. وطلب المجلس إلى البعثة أيضا أن تراعي تماما المنظور الجنساني طوال فترة ولايتها وأن تساعد حكومة الوفاق الوطني في كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الانتقال الديمقراطي وجهود المصالحة وقطاع الأمن وفي المؤسسات الوطنية، وفي حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني، تمشيا مع القرار 1325 (2000)[252].

وتم النظر في التطورات في ليبيا أيضا في إطار البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين"[253].

(250) انظر S/PV.8540 (ألمانيا، وفرنسا، وكوت ديفوار).

(251) القرار 2486 (2019)، الفقرة 1. في 4 أيلول/سبتمبر 2019، حث الممثل الخاص المجلس على النظر في إضافة بند إلى ولاية البعثة لتمكينها من تقديم دعم قابل للتطويع لوقف لإطلاق النار من أجل أي شكل من أشكال الهدنة أو الوقف للأعمال العدائية يتفق عليه الطرفان (انظر S/PV.8611). ولمزيد من المعلومات عن ولاية البعثة، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(252) القرار 2486 (2019)، الفقرة 5.

(253) انظر الجزء الأول، القسم 38.

الجلسات: الحالة في ليبيا

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8448 18 كانون الثاني/يناير 2019	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2019/19)	ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا	جميع أعضاء المجلس[أ]، وجميع المدعوّين[ب]		

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8488 20 آذار/مارس 2019			ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام	ثلاثة من أعضاء المجلس (ألمانيا[ج]، وجنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية)، وجميع المدعوين[ب]	
S/PV.8523 8 أيار/مايو 2019			ليبيا	المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8530 21 أيار/مايو 2019			ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي	جميع أعضاء المجلس[أ]، وجميع المدعوّين[د]	
S/PV.8540 10 حزيران/يونيه 2019	تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2420 (2018) (S/2019/380)	مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2019/470)			سبعة من أعضاء المجلس[هـ]	القرار 2473 (2019) 15-0-0
S/PV.8588 29 تموز/يوليه 2019			ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام	جميع أعضاء المجلس[أ]، وجميع المدعوّين[ب]	
S/PV.8595 10 آب/أغسطس 2019			ليبيا	الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8611 4 أيلول/سبتمبر 2019	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2019/682)		ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيسة المناصرة والتوعية في منظمة "محامون من أجل العدالة في ليبيا"	ثمانية من أعضاء المجلس[أ][و]، وجميع المدعوّين[ب]	
S/PV.8615 12 أيلول/سبتمبر 2019	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2019/682)	مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2019/724)	ليبيا			القرار 2486 (2019) 15-0-0
S/PV.8660 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019			ليبيا	المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8667 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019			ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام، والمؤسِّسة المشاركة لمنظمة "معا نبنيها" ومديرتها	تسعة من أعضاء المجلس[ز]، وجميع المدعوّين[ح]	

(أ) تكلم ممثل ألمانيا مرتين: مرة بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، ومرة أخرى بصفته ممثلا لبلده.

(ب) شارك الممثل الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من طرابلس.

(ج) قدم ممثل ألمانيا إحاطة إعلامية إلى المجلس بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011).

(د) شارك مفوض السلم والأمن في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا.

(هـ) ألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، وكوت ديفوار، والمملكة المتحدة.

(و) ألمانيا، وإندونيسيا، وبيرو، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار، والكويت

(ز) ألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وغينيا الاستوائية، والكويت

(ح) شارك الممثل الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من تونس. ومثّل ليبيا وزيرها للشؤون الخارجية.